

دور الأحزاب السياسية الأردنية
في تحقيق التنمية السياسية في الأردن

إعداد

د/ خالد فايز الكركي

أستاذ مساعد

دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن

د/ خالد فايز العركي

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن، وقد تناولت الدراسة أهمية التنمية السياسية مفهومها وازماتها وأهمية الأحزاب السياسية الأردنية ووظائفها، ودور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية، وبينت الدراسة ازِمات التنمية السياسية التي تتمثل في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة التوزيع، وأزمة التغلغل، وأزمة التنظيم السياسي للسلطة.

واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي في جمع وتحليل البيانات من خلال اقتراب الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر الاقترابات استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية والإنسانية، حيث تم استخدامه كأداة وطريقة لتحليل ووصف دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والنتائج حيث أكدت الدراسة ان الأحزاب السياسية هي الاداة التنفيذية لتعزيز مفاهيم وابعاد التنمية السياسية التي تتمثل في وجود احزاب سياسية، وتداول للسلطة، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، واوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية، من حيث الدور التوعوي، والمشاركة السياسية، والتجنيد السياسي، وتأهيل الكوادر القيادية، وتعزيز التنشئة السياسية.

الكلمات الدالة: الأحزاب السياسية، الحزب السياسي الأردني، التنمية السياسية.

The role of Jordanian political parties in achieving political development in Jordan

Researcher: Dr. Khaled Al-Karaki

Abstract

The study aimed to identify the role of Jordanian political parties in achieving political development in Jordan. The study addressed the importance of political development, its concept and crises, the importance of Jordanian political parties and their functions, and the role of Jordanian political parties in achieving political development. The study showed the crises of political development, which are represented by the identity crisis, the legitimacy crisis, the political participation crisis, the distribution crisis, the penetration crisis, and the crisis of the political organization of power.

The study relied on the scientific method in collecting and analyzing data through the descriptive analytical approach, as it is one of the most widely used approaches in studying social, political and human phenomena, as it was used as a tool and method to analyze and describe the role of Jordanian political parties in achieving political development in Jordan.

The study reached a set of recommendations and results, as the study confirmed that political parties are the executive tool for enhancing the concepts and dimensions of political development, which are represented in the existence of political parties, the rotation of power, and political participation through free and fair elections. The study recommended the necessity of activating the role of political parties, in terms of the awareness-raising role, political participation, political recruitment, qualifying leadership cadres, and enhancing political upbringing.

Keywords: political parties, Jordanian political party, political development.

المقدمة:

تعد الأحزاب السياسية احد مقومات التنمية السياسية بل ان الأحزاب السياسية هي الاداة التنفيذية لتعزيز مفاهيم وابعاد التنمية السياسية، وتعبّر عن درجة التنمية السياسية في النظام السياسي، والتي تتمثل في وجود احزاب سياسية، وتداول للسلطة، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، والمشاركة في صنع القرار، هذه الادوات جميعها تحقق حالة من الوعي السياسي، وتعميق فهم الديمقراطية والمشاركة. واحترام الاختلافات العرقية والدينية والحفاظ على وحدة المجتمع. ويعزز المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز استقلالية القضاء، والمشاركة الفعالة من المجتمع المدني، وحسن توزيع الثروات والموارد المالية، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتقوية قوات الأمن والحفاظ على سيادة القانون (الخطيب، ٢٠١٩).

وتعد التنمية السياسية احد مؤشرات ديمقراطية الدولة باعتبارها مجموعة من المتغيرات والتحويلات التي تسهم في نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث، من خلال إحداث تحول في قدرة الإنسان وقابليته السياسية على الأخذ بزمام المبادرة. والتكيف مع المطالب والتغيرات المستمرة، والسعي من أجل تحقيق أهداف جديدة. وإن لم يستطع النظام السياسي بمؤسساته التكيف مع متطلبات ومستجدات بيئته الداخلية والخارجية يتعرض النظام السياسي لأزمات منها أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع (قزادري، ٢٠١٥: ٢٤٦).

ويشير مفهوم التنمية السياسية إلى تجسيد البنى والهيكل التي تسهم في تعزيز ثقافة الوعي والمعرفة للمجتمع للانتقال من العمل التقليدي الذي يستند على الفرقة الى عمل منظم يستند على التخطيط والتنظيم ، وبموجب ذلك تتم تلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من انشاء المؤسسات السياسية وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي وفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية (برقوق، العابدي، ٢٠١٣: ٩٨).

يعد الأردن من اوائل الدول العربية ودول الشرق الاوسط في ممارسة القيم الديمقراطية منذ نشأتها، حيث شكلت الأحزاب وانخرطت في العملية السياسية، بل شكلت الائتلافات الحزبية لتشكيل الحكومات الائتلافية المنتخبة من الشعب في عام ١٩٥٦ حكومة سليمان النابلسي، لذلك فمقومات التنمية السياسية فعالة بشكل كبير في الأردن، حيث هناك مشاركة سياسية حقيقية من خلال الانتخابات البرلمانية والبلدية واللامركزية، والانتخابات النيابية والاندية

والجمعيات وكل مؤسسات المجتمع المدني لترسيخ قيم المشاركة السياسية وصنع القرار، وتفعيل أبعاد التنمية السياسية (أبو حمود، ٢٠١٦).

مشكلة الدراسة:

تكمن اشكالية الدراسة في دراسة موضوع دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن، حيث ان عملية التنمية السياسية تعزز الاستقرار العام والسلم الاجتماعي والبناء الوطني والتي يتم تحقيقها من خلال تطوير القوانين الناضجة للشؤون العامة، وتحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، لذلك غياب دور الأحزاب بالقيام بمهامه التنموية سيكون البديل هو نشوء ازمات التنمية في الأردن، لذا من هنا تبرز أهمية حضور دور الأحزاب السياسية لتعزيز مقومات التنمية السياسية.

اسئلة الدراسة:

من خلال الدّراسة؛ تم الإجابة عن التساؤل الرئيس، والذي مفاده: ما هو دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن؟، ومن ثم الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما أهمية التنمية السياسية مفهومها؟ وما ازماتها؟
٢. ما أهمية الأحزاب السياسية الأردنية؟
٣. ما دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية؟

اهداف الدراسة:

هدفت هذه الدّراسة إلى بيان دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن، ومن ثم التعرف إلى الأهداف التالية:

١. بيان أهمية التنمية السياسية مفهومها وأزماتها.
٢. بيان أهمية الأحزاب السياسية الأردنية.
٣. بيان دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية.

أهمية الدّراسة:

تبرز أهمية الدّراسة في موضوع دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن وذلك من خلال مجموعة من المعطيات تتمثل بالأهمية النظرية والتطبيقية. -**الأهمية النظرية:** قد تسهم هذه الدّراسة في توفير دراسة علمية حديثة، قد تفيد الباحثين والمختصين في فهم دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن، وتعزيز المشاركة السياسية، والمشاركة في صنع القرار.

- **الأهمية التطبيقية:** حيث تبرز الدراسة أهمية دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن وبيان أهمية التنمية السياسية، وبيان مفهومها وازماتها، وعلاقة الأحزاب في تعزيز التنمية السياسية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية والإنسانية، حيث يعد المنهج الوصفي أداة وطريقة لتحليل ووصف دور الأحزاب السياسية الأردنية في تحقيق التنمية السياسية في الأردن.

مصطلحات الدراسة:

- **الأحزاب السياسية:** وفقاً للأنظمة الديمقراطية فالأحزاب السياسية هي تنظيم سياسي قانوني يسعى للوصول إلى سدة الحكم أو رأس السلطة الحاكمة وفق برنامج حزبي يحمل اجندة سياسية واجتماعية واقتصادية يمارس العملية الديمقراطية، وله رؤيا ورسالة وأهداف الاستراتيجية، يمكن للأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات بمستوياتها المختلفة البرلمانية والرئاسية، حيث يتبنى مجموعة من المواطنين رؤية سياسية واحدة هي رؤية الحزب التي تتوافق مع توجهات الدولة (العروء، البطوش والجبور، ٢٠٢٥: ٢٢).

- **الحزب السياسي الأردني:** الحزب السياسي: بموجب المادة ٨ من قانون الانتخاب لعام ٢٠٢٢: هو تنظيم سياسي قانوني وطني يمارس وظائفه من خلال برامج سياسية توضح الرؤى والأهداف الاستراتيجية للحزب، وينفذ الحزب وظائفه كوسيط بين أفراد الشعب ونظام الحكم في إطار رؤية سياسية وخطاب سياسي موحد وفق برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي، ويعملون معاً لتحقيق هذه الأهداف من خلال المشاركة في العمليات السياسية، مثل الانتخابات وتشكيل الحكومات (المادة ٨ من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ٤ لسنة ٢٠٢٢).

- **التنمية السياسية:** مجموعة من الأبعاد والمتغيرات التي تستهدف ثقافة الفرد وبيئته السياسية لنقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث، والمساهمة في إحداث تحول في قدرة الإنسان السياسية على الأخذ بزمام المبادرة. ودراسة مبادرات التنمية السياسية التي تتمثل في أزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع (قزادري، ٢٠١٥: ٢٤٤).

المبحث الاول- أهمية التنمية السياسية مفهومها وأزماتها:

تشكل عناصر التنمية السياسية احد مؤشرات ديمقراطية الدولة حيث تبرز تلك العناصر من المشاركة السياسية والمشاركة في صنع القرار، والتعددية الحزبية، ووجود انتخابات حرة

ونزيتها، لذلك التنمية السياسية عملية تحويل أو تغيير حالة إلى حالة أفضل منها لكل جوانب الحياة؛ المجتمع، والرفاه والاقتصاد، والإدارة، والسياسة والإنسان، لان التنمية هي أداة من أدوات التحديث والتطور والرقى (حمودى، ٢٠١٩).

ويرتبط مفهوم التنمية السياسية بمجموعة من المفاهيم المترادفة في المعنى والمحتوى والدلالة السياقية مثل مصطلحات التحديث السياسي، والانفتاح السياسي، والإصلاح السياسي، والانتقال السياسي، والديمقراطية. بالإضافة الى مفاهيم سياسية وأيديولوجية وأخلاقية وفلسفية غير قابلة للقياس الدقيق والملاحظة العلمية، بمعنى إحداث مجموعة من المتغيرات والتحويلات التي تساهم في نقل المجتمع من نظام تقليدي إلى نظام حديث، وتطوير بنية جديدة وقيم عصرية قادرة على استيعاب ما يعرض من مشكلات وتجاوز للالتزامات التي تعترض النظام السياسي والتي تتمثل بأزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع (يماني، ٢٠٢٣: ٢).

ويشير مفهوم التنمية السياسية إلى: إقامة الأبنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية وخلق جهاز إداري قادر على التنفيذ الفاعل للسياسات الإنمائية، وتلبية مطالب المواطنين وبناء الديمقراطية بما تتضمنه من إنشاء المؤسسات السياسية، وخلق ثقافة سياسية تؤكد على الولاء القومي وتفتح الآفاق إلى التعددية الحزبية (حسن، ٢٠١٧: ٤٢).

كما أن مفهوم التنمية السياسية يقاس بالعديد من المظاهر والمؤشرات بدءًا ببناء مؤسسات الدولة الحديثة ونظام الفصل بين السلطات والمشاركة في مختلف مستويات التنظيم الاجتماعي والسياسي، حيث "المشاركة في صنع القرار" والذي يعد أهم المؤشرات للتنمية السياسية، كذلك خلق جهاز قادر على تنفيذ السياسات الإنمائية وممارسة الحق في التصويت والترشيح للمناصب العامة وسيادة القانون وحرية الأحزاب وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، فالمطلوب ونحن مجتمع ديمقراطي أن نمثل التنمية السياسية فهمًا وممارسة، فالمجتمعات التي تعيش مظاهر التنمية السياسية هي مجتمعات ديمقراطية (عبد الرحمن، صونيا، ٢٠١٣: ٣٢).

لم تعد التنمية السياسية مجرد شعار، بل خصصت الحكومة الأردنية وزارة متخصصة لهذا الشأن، ووصفت لذلك استراتيجية وخطة عمل، وهي محل تداول وبحث من مختلف الأطراف والمؤسسات الوطنية. وفي البدء لا بد من التوافق على مفهوم التنمية السياسية ومضمونها من جميع الأطراف المعنية، من أجل تحقيق بعض التقدم الحقيقي، لان هذا المصطلح جرى استخدامه حديثا ولم يستقر مضمونه بعد، وربما جرى استغلال هذا الشعار من بيئات خارجية لها مفهوما ومضمونها المختلف (عاصي، ٢٠٢٢: ٣).

كما أن للتنمية السياسية عدة دلالات منها مدلول قانوني سياسي يتمثل بسيادة القواعد القانونية، ومدلول اقتصادي سياسي يتمثل بتحقيق العدالة بإشباع الحاجات المادية للمواطنين، ومدلول إداري سياسي يتمثل بالقدرة على أداء الأدوار والوظائف في شتى الميادين، واجتماعي سياسي يتمثل في وجود مجتمع سياسي وثقافة سياسية معينة (حمودي، ٢٠١٩).

ومن ابرز الازمات التي تتعرض لها الانظمة السياسية والتي تتمثل بأزمة الهوية وأزمة الشرعية وأزمة المشاركة وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع وأزمة عدم الاستقرار، ومن هنا نطرح تساؤل كيف يتعامل النظام السياسي الأردني مع هذه الازمات؟ وهل هناك ازمات يشهدها الأردن؟ من خلال توضيح مفهوم الازمات يمكن بيان أهمية القرارات السياسية لصانع القرار الأردني بالتعامل مع الازمات بما يتوافق مع قدرات الحكومة (ماهر، ٢٠٢٤)، ويمكن توضيح الازمات كما يلي:

- **أزمة الهوية:** تشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع والسبب هو تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد وذلك لوجود عرقيات وقوميات متعددة تبحث عن اصولها وبقاءها ووحدةها، وقد تكون مهمشة من حكومتها، أن أزمة الهوية هي أزمة ولاءات لذلك على النظام السياسي استخدام قدراته من أجل تكييف هذه الولاءات وتحويلها إلى ولاء وطني، الأردن لا تشهد أي أزمة تخص الهوية فالروابط متجذرة فالمواطن الأردني يعتز بوطنه الأردن، ويعرويته، وبإسلامه او دينة، وحتى العرقيات في الأردن سواء الشركس او الشيشان او غيرها فأنها قوميات تحظى بأساس المواطنة والحقوق والواجبات وتتمتع بحقوقها في ممارستها عاداتها وتقاليدها التي تجعلها تحافظ على هويتها (براشد، ٢٠٢٤: ٩٩).
- **أزمة الشرعية:** الشرعية يقصد بها القبول بالنظام السياسي من قبل مواطنيه والنظر الى أن نظام الحكم القائم هو النظام الذي يخدم رغباتهم وطموحاتهم وآمالهم، في الأردن هناك ايمان مطلق بنظام الحكم الهاشمي الذي يتسم بالحكمة والعدالة وتعزيز قيم المواطنة، والقيام على اسس الديمقراطية في المشاركة في صنع القرار (العمراوي، ٢٠١٤: ٣٢).
- **أزمة المشاركة السياسية:** تعد المشاركة السياسية هي أحد مقومات ومؤشرات التنمية السياسية والتي يتمخض عنها مشاركة قطاعات واسعة من المواطنين داخل المجتمع؛ في الأردن لا يوجد اقضاء للحريات الفردية او الجماعية، ولا يوجد اقضاء للأقليات العرقية، بل ان قانون الانتخاب عبر تاريخه في الأردن يضع كوتا (حصة) لضمان مشاركة جميع الاقليات والطوائف في الأردن (باية، ٢٠١٧: ٦٣٣).
- **أزمة التغلغل:** تظهر أزمة التغلغل في الدول غير المستقرة والتي تعاني من اضطرابات على مستوى أجهزتها وهياكلها ومؤسساتها الرسمية، وهنا يبرز دور النخب الحاكمة بتوجيه خطابها

التعبوي للحفاظ على سير النظام، في الأردن قد يغيب مصطلح أزمة التغلغل بسبب المؤسسية والضبط في المنظومة الادارية والامنية والسياسية، لذلك الأردن منتظم سياسيا وامنيا واداريا، وبملك قيادة متوازنة حكيمة تؤمن بالقيم الديمقراطية وعدالة الحكم (مبروك، ٢٠١٩: ٦٥).

- **أزمة التوزيع:** تشير أزمة التوزيع إلى الزيادة الكبيرة في مطالب المواطنين واعتقادهم بأن الحكومة مسؤولة عن تلبية هذه الاحتياجات، والمطالب لرفع مستوى المعيشة في المجتمع، وهذا التوزيع يكون في شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية، اضافة الى عدم قدرة النظام الحاكم على ادارة أزمة التوزيع بسبب الخلل في تعبئة الموارد المادية والبشرية، والهيمنة من بعض التجار والمنفعيين مما يؤدي الى سوء توزيع مكاسب التنمية، في الأردن هناك مؤسسات تتحمل مسؤولية تقديم خدماتها للجميع، وفي حال التقصير تتم المحاسبة والمسائلة ضمن القنوات القانونية (جهيدة، ٢٠١٨: ٤٥).

- **أزمة الاستقرار السياسي:** ويقصد بها أزمة النظام السياسي وهي نتاج التفاعل بين عاملين أساسيين أولهما تكون له آثار مستقرة وثانيهما تكون له آثار غير مستقرة، فالمستقرة تستند على إدارة مؤسسات المجتمع تحت سلطة الدستور والدولة والقانون، واما غير المستقرة فهي تستند على الثورة والانتقال لعدم وجود توافق سياسي بين الاطراف في ادارة الحكم، الأردن دولة مؤسسات وذات حكم نيابي ملكي وراثي، وتتطلق من اسس ديمقراطية تحت مظلة دستور يحافظ على شرعية الحكم (بكر، ٢٠٢١: ٣٤).

المبحث الثاني - الأحزاب السياسية الأردنية مفهومها ومهامها:

تشكل الأحزاب السياسية احد الروافد الرئيسية في رفق النظام السياسي الأردني، ويبرز ذلك من خلال وجود أحزاب سياسية قوية تستند على برامج سياسية، وتمثل شريحة كبيرة من المجتمع الأردني باعتبار الأحزاب السياسية احد ابرز مؤسسات المجتمع المدني التي تسهم في تفعيل الحياة السياسية في الأردن من خلال المشاركة السياسية التي تظهر من خلال الانتخابات النيابية والبلدية واللامركزية والتي تعد مؤشرا للممارسة الديمقراطية وترسيخا لمفاهيم الحرية (العبادي، ٢٠٢٢).

وتسعى الأحزاب السياسية الأردنية إلى تحقيق الاتصال الجماهيري؛ فالدور الأساسي الذي تقوم به الأحزاب السياسية هو السعي للحصول على تأييد الأفراد لبرامجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعد بتنفيذها إذا ما وصلت إلى السلطة عبر الانتخاب؛ وحتى تحقق ذلك تبقى الأحزاب مرابطة لعمل الإدارة لضمان احترامها للدستور وسيادة القانون (الخالدة، ٢٠١٨: ٣٣).

قد تكون الأحزاب السياسية اتحاد بين مجموعة من الأفراد بغرض العمل معاً لتحقيق الصالح القومي وفقاً لمبادئ محددة ومتفق عليها، وهناك من يرى إن الأحزاب السياسية هي مجموعة من المثقفين ذوي اتجاهات متماثلة تعمل وفق قواعد منظمة ومن خلال برامج مقبولة، تتنافس مع غيرها للوصول إلى السلطة في ظل نظم سياسية ديمقراطية، لذا فالحزب السياسي هو جماعة متحدة من الأفراد، تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم، لتنفيذ برنامج سياسي معين، وهناك من يعرف الحزب السياسي بأنه "جماعة من الناس لهم نظامهم الخاص وأهدافهم ومبادئهم التي يلتفون حولها ويتمسكون بها ويدافعون عنها، ويرمون إلى تحقيق مبادئهم وأهدافهم عن طريق الوصول إلى السلطة أو الاشتراك فيها (أبو زيد، ٢٠٢٤: ٦٥).

اما المادة (٣) من قانون الأحزاب الأردني رقم (٣٢) لعام ١٩٩٢ فقد عرفت الحزب بأنه: كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقاً للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويعمل بوسائل مشروعة وسلمية (المادة (٣) من قانون الأحزاب الأردني رقم (٣٢) لعام ١٩٩٢).

وبموجب المادة (٣) من قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢ فقد عرفت الأحزاب السياسية على أنها تنظيم سياسي وطني، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها (المادة (٣). من قانون الأحزاب السياسية رقم (٧) لسنة ٢٠٢٢)

وتعدُّ الأحزاب السياسية ذات أهمية كبيرة وذلك بالنسبة لطبيعة الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية والتي تتمثل في كونها آلية للمشاركة السياسية والتعددية السياسية بالإضافة إلى مساهمتها في العمل على تداول السلطة وإنتاج النخبة السياسية، وتعبّر الأحزاب في العالم بشكل عام، والأحزاب الأردنية بشكل خاص عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية للفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، ومن أبرز مهام ووظائف الأحزاب السياسية ما يلي:

١. المشاركة السياسية: تشكل المشاركة السياسية أبرز أدوار الأحزاب السياسية الأردنية من خلال تحقيق المشاركة السياسية من خلال التوعية بعمليات المشاركة والطرق الواجب إتباعها لإيصال أفكار ومطالب الأفراد والتعريف بالالتزامات والواجبات التي تفرضها عملية المشاركة، وترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، حيث أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية

شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة وبأنهم قادرين على المبادرة بالعمل الإيجابي التطوعي دون قيود، بل تشجيعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية (الطراونه، ٢٠٢٥: ٣٣).

٢. **التجنيد السياسي:** ويقصد بالتجنيد السياسي إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد، واختيار عناصر تتوافر فيها سمات ومؤهلات معينة لأداء أدوار محددة، ومن ثم تدريبها وصقل قدراتها لتنفيذ الادوار الموكلة اليها، واتاحة الفرصة للأفراد الجدد بالمشاركة في عمليات صنع القرار، واختيار المواطنين للانخراط في السياسة بشكل عام (العموش، الزبون، ٢٠٢١: ١٦).

٣. **تعبئة الرأي العام:** حيث تعد أهم وظائف الأحزاب السياسية، وذلك من خلال قيام تنظيمات الحزب على المستوى المركزي والمحلي بمهمة كسب وتأييد الجماهير وذلك عن طريق التثقيف الحزبي والدعاية السياسية لأفكار ومبادئ الحزب وإيديولوجيته وأهدافه، وهنا تقع المهمة الأساسية على المدرسة الحزبية داخل الحزب لإقناع الجماهير بأنها تسعى إلى تحقيق طموحاتها، ومن خلال تعبئة الرأي العام تسعى إلى كسب تأييد الناخبين لصالح مرشحها في الانتخابات من خلال اقناعهم ببرامجهم (المشاقبة، ٢٠١٠).

٤. **تأهيل الكوادر القيادية:** من مهام الأحزاب السياسية تدريب وتأهيل الكوادر الحزبية (القيادات)، والهدف هو تأهيلهم وتهيئتهم ومن ثم تقديمهم كمرشحين في الانتخابات ومنافسين لمرشحي الأحزاب الأخرى، لذا يتم اختيار هذا النوع من هذه القيادات بما يتصف بقوة الشخصية والكفاءة والنزاهة، ووصول عدد من أعضاء الحزب في السلطة التشريعية والتنفيذية يوفر لها فرصة أكبر في ترجمة إيديولوجيتها السياسية والفكرية، ومن ثم تحقيق أهدافها (الطراونه، ٢٠١٩: ٣٦).

٥. **مراقبة أداء مؤسسات الدولة:** تعتبر الأحزاب السياسية بمثابة أجهزة رقابية على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، وسواء كانت في الحكومة أم في المعارضة، باعتبار ان الأحزاب السياسية مساندة للنظام السياسي، فتكون لها قدرة أكبر في كشف ملفات الفساد ومدى تطبيق البرنامج الحكومي (الخلايله، ٢٠٢٠: ٥٤).

٦. **التنشئة السياسية:** تشير التنشئة السياسية إلى عملية تعلم القيم والاتجاهات السياسية والقيم والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، وهي عملية مستمرة يتعرض لها الإنسان عبر مراحل حياته وتعتبر الأحزاب من المؤسسات الهامة التي تقوم بهذا الدور من خلال تكوين رؤية المواطن نحو المجتمع والسياسة عبر صحافتها أو ما تقوم به من نشاط تثقيفي (التعمري، ٢٠١٨).

٧. **الدور التوعوي:** الأحزاب السياسية هي بمثابة مؤسسات تعليمية "مدارس تثقيفية" كما يطلق عليها البعض، فهي تعمل على تثقيف الشعب وتوجيهه وتمده بالمعلومات اللازمة بطريقة

مبسطة وواضحة وهذا ما يساعد في خلق الوعي السياسي وبالتالي تكوين رأي عام أكثر فاعلية في البلد (العواودة، عفانة، ٢٠١٩)

لذلك يرى الباحث أن الأحزاب السياسية في الأردن تقوم بأدوار ومهام ووظائف تساهم في إدارة القيم الديمقراطية من خلال أداء مهامها التي تتجسد في الأدوار التوعوية والتثقيفية باعتبارها مدارس للشعوب بل هي تسهم في التنشئة السياسية للأفراد من خلال تعليمهم القيم والاتجاهات التي تسهم في تكوين رؤية المواطن، بل تكون أحيانا بمثابة أجهزة رقابية على مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية لتحقيق الكفاءة والنزاهة، وكسب تأييد الجماهير، وتقوية شعور الأفراد بالانتماء والمواطنة، وترويج ثقافة المشاركة في الانتخابات، كل هذه الأدوار تبرز أهمية الدولة الديمقراطية كما هي الأردن.

المبحث الثالث - دور الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية:

لا شك إن العلاقة بين الأحزاب السياسية الأردنية والتنمية السياسية هي علاقة تفاعلية، وذلك بسبب الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية في تعزيز قيم التنمية السياسية، وذلك من خلال نشر الوعي والتثقيف السياسي، وإن الأحزاب الأردنية من خلال برامجها وأهدافها وأدوارها تسهم في نشر قيم ذات صلة بمفهوم المواطنة، ونشر الشعور الوطني وتجسيد معاني الانتماء والولاء للقيادة والوطن (الدعجة، ٢٠٠٤)

وقد نص الدستور الأردني بوضوح في المادة ١٦، الفقرة ٢ على حق الأردنيين في تأسيس الأحزاب السياسية. وتوضح الفقرة ٣ من نفس المادة أن ذلك يجب أن ينظمه القانون. ومنذ عام ١٩٥٤، صدرت سبعة قوانين لتنظيم عمل الأحزاب السياسية على النحو التالي (العبادي، ٢٠٢٢):

١. قانون تنظيم الأحزاب السياسية، ١٩٥٤؛	٢. قانون الأحزاب السياسية، ١٩٥٥؛
٣. قانون الأحزاب السياسية، ١٩٩٢؛	٤. قانون الأحزاب السياسية، ٢٠٠٧؛
٥. قانون الأحزاب السياسية، ٢٠١٢.	٦. قانون الأحزاب السياسية، ٢٠١٥.

٧. قانون الأحزاب السياسية، ٢٠٢٢

وللأحزاب السياسية في الأردن دور في تعزيز عملية التنمية السياسية، حيث منذ الانفتاح الديمقراطي وإجراء الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٩ بدأت عملية تمهيد العمل الحزبي من خلال تفعيل قانون الأحزاب الأردني عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك التاريخ أجريت كثير من التعديلات التي جاءت بها القوانين لتفعيل الأحزاب وإمكانية إشراكها في التنمية السياسية، بالإضافة إلى تفعيل برامج ووظائف هذه الأحزاب السياسية التي شملت التيارات السياسية الأربعة في الأردن

(الإسلامية والقومية واليسارية والوسطية) (العياصره، ٢٠٢٢). وقد برز دور الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية من خلال الأدوار التالية:

أولاً: تعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي: لقد كان دور الأحزاب الأردنية ضعيفاً في تعزيز عملية التنمية السياسية بل لم ترتقي إلى درجة التطوير والتعزيز من عملية التنمية السياسية وذلك بسبب المعوقات والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها الأحزاب في الأردن منذ عدة عقود. لقد شكل تعديل بعض القوانين، وإقرار قوانين حزبية عصرية حديثة إلى تعزيز الحياة الحزبية، وتفعيلها، وشكلت رؤية الملك عبدالله الثاني بن الحسين إلى إصلاح الحياة الحزبية في الأردن، وضرورة تفعيل أدوارها، تعزيز لقيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي (النعميات، ٢٠٢٢).

ثانياً - تأسيس وزارة التنمية السياسية: لقد كان تأسيس وزارة التنمية السياسية في عام ٢٠٠٣ ابرز التوجهات الملكية لتعزيز قيم ومقومات التنمية السياسية، حيث برز دور وزارة التنمية السياسية الجهة المعنية برسم السياسات التي تساهم بتوسيع مشاركة المواطنين في العمل السياسي وترسيخ قيم الديمقراطية في الأردن، ومتابعة مستوى المشاركة السياسية للمواطنين، وفي عام ٢٠١٣ تم دمج وزارة الشؤون البرلمانية مع وزارة التنمية السياسية بوزارة واحدة باسم وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (المجالي، ٢٠١٨).

ثالثاً - اصدار قانون الأحزاب الأردنية وتعديلاتها: لقد ساهم اصدار قانون الأحزاب الأردنية رقم (٩) لسنة ٢٠٠٧ - ٢٠١١ كنتيجة لدعوات إيجاد قانون أحزاب عصري جديد، واسترشاداً بالمرحلة، وتنفيذاً لرؤى جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في دعوته للأحزاب، وحثها على القيام بمراجعة أوضاعها، وتنظيم تياراتها للمشاركة السياسية. وكان من أبرز التعديلات الدستورية التي أجريت على الدستور الأردني في ٢٠١١م، هو إفساح المجال لتكوين تحالفات توحد البرامج بين الأحزاب والقوى الوطنية المستقلة، وجاء نص الدستور في الفقرة (٢) من المادة (٦٧) على أن تنشأ هيئة مستقلة (الهيئة المستقلة للانتخاب)، تشرف على العملية الانتخابية وتديرها بكافة مراحلها كما تشرف على أي انتخابات أخرى (دحام، ٢٠٢٣).

رابعاً - تطوير القوانين النازمة للشؤون العامة: ومن وسائل تحقيق التنمية السياسية، تطوير القوانين النازمة للشؤون العامة، وتحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، والانتقال بمفاهيم التكيف والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين الدولة في ضوء مصالح الوطن (دعسة، ٢٠٢٢).

خامساً- الاصلاح السياسي من مؤشرات التنمية السياسية: لا شك أن الاصلاح السياسي يعني التطور الديمقراطي، وديمقراطية بعض المؤسسات التي تعتبر عصب رئيسي في قضية التنمية السياسية، لكن التنمية السياسية أوسع وأشمل لأنها لا تقتصر على ديمقراطية قانونية، أي على الانتخابات وحرية التصويت وبعض الحريات السياسية الأخرى، وإنما تشمل التنشئة السياسية، والوعي والثقافة العامة متعددة الاشكال، والمشاركة الوطنية بفاعلية نحو حقوق الانسان، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وتدني مستوى الفساد والطائفية والمحسوبية والجهوية وغيرها (نصراوي، ٢٠٢٣).

سادساً- وجود احزاب سياسية ذات برامج وطنية نهضوية: يأتي دور الأحزاب اداة الفعل السياسي الأساسي في المجتمع والتغيير المجتمعي خاصة وأن الدولة ممكن ان تستمد منها قوتها وتوجهها لمصلحة الوطن والمواطن ولتحقيق رؤى القائد والقوى الغيرة لوطن اقوى وامتن؛ ومن الممكن ان تستمد الأحزاب قوتها من قوة الدولة، فالدولة القوية هي حاضنة الأحزاب القوية؛ فبرامج الأحزاب هي بمثابة المحصلة والبوصلة التي تحدد خارطة الطريق لمسيرة الوطن والمشروع النهضوي الوطني (الحوالدة، ٢٠١٨).

سابعاً- تفعيل قيم ومبادئ الحزب الأساسية: أن لكل حزب فلسفة تقوم على اساس المسؤولية الاجتماعية للمجتمع والدولة نحو الأفراد. وكما هو معلوم أن القيم والمبادئ الإسلامية تدعم هذا التوجه وتشمل قيم ومبادئ الحزب الاساسية، كحقوق الانسان والحق في العمل والتعليم والصحة والمياه والسكن والعدالة الاجتماعية، والمساواة في الفرص، لان المواطن الملتزم بقيم الديمقراطية لا يقبل الاستبداد والاستعباد بحق الآخرين وهذا سيكرس مبادئ المجتمع الديمقراطي المبني على المساواة والكرامة والحرية الذي يفرض سيادة العدل (القرعان، ٢٠٢١).

ثامناً- المساهمة في بناء النظام السياسي: تهدف التنمية السياسية في النهاية إلى توسيد بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاماً عصرياً ومتطوراً وديمقراطياً، وبذلك فإن إتاحة الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون الدولة، سواءً بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل الوطن، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لتحقيق الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهداف التنمية السياسية (حمودي، ٢٠١٩).

يرى الباحث أن للأحزاب السياسية في الأردن دور هام في تعزيز عملية التنمية السياسية، وتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي وقد ساهمت رؤية جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين في إصلاح الحياة الحزبية في الأردن، ودعا إلى ضرورة تفعيل أدوارها، وذلك لتعزيز قيم المشاركة السياسية وصنع القرار السياسي. وقد جاء تأسيس وزارة التنمية السياسية في عام ٢٠٠٣ ابرز التوجهات الملكية لتعزيز قيم ومقومات التنمية السياسية، حيث ساهمت الوزارة في تطوير القوانين النازمة للشؤون العامة، وإجراء الإصلاح السياسي الذي يعد من مؤشرات التنمية السياسية، لأنه يعني التطور الديمقراطي والمساهمة في بناء النظام السياسي الأردني.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً - الخاتمة:

شكلت خاتمة الدراسة حصيلة النتائج التي تمثل الإجابة عن أسئلة الدراسة بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات، وقد تناولت الدراسة دور الأحزاب السياسية الأردنية في التنمية السياسية في الأردن، وبينت الدراسة ان الأحزاب السياسية هي الاداة التنفيذية لتعزيز مفاهيم وأبعاد التنمية السياسية التي تتمثل في وجود احزاب سياسية، وتداول للسلطة، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة، والمشاركة في صنع القرار من خلال مجالس برلمانية منتخبة وحكومة برامجية تجسد طموحات الشعب الأردني في السعي نحو دولة أردنية أفضل.

وبينت الدراسة أهمية الأحزاب في التوعية السياسية باعتبار ان الانخراط في الأحزاب السياسية يسهم في تنمية الجوانب المعرفية لدى الأفراد فمن خلال العمل الحزبي ويمكن إدراك مفهوم المشاركة السياسية والتمكين السياسي وممارسة السلوكيات الديمقراطية بما يتوافق مع دستور الأردن باعتباره المظلة الشرعية الذي يستظل في ظله كل الأردنيين باعتبار ان الأمة مصدر السلطات وان نظام الحكم في الأردن نيابي ملكي وراثي.

وبينت الدراسة مرتكزات الأحزاب السياسية والتي تعد أعمدة أساسية في بناء الأحزاب على مرتكزات وطنية تعزز القيم الوطنية الأردنية نحو ترسيخ دولة المؤسسات وسيادة القانون، والمساواة في حقوق المواطنة وضمان الحريات وتحقيق عناصر التكافل والتضامن والعدالة الاجتماعية، والميل نحو بناء اقتصاد اجتماعي يؤمن بالتوزيع العادل لمكاسب التنمية.

واكدت الدراسة ان الأحزاب السياسية لعبت دوراً مهماً في التوعية والتنمية في المجتمعات، حيث تعمل على توجيه الرأي العام وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية؛ واكدت الدراسة ان الأحزاب تسهم في تنقيف الناخبين حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزز الأحزاب السياسية المشاركة السياسية من خلال تنظيم

الانتخابات والحملات الانتخابية وتوجيه الناخبين للمشاركة في العملية الديمقراطية؛ وبينت الدراسة ان الأحزاب السياسية تعتمد إلى وضع سياسات وبرامج تنمية واقتصادية واجتماعية تعكس احتياجات المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية السياسية؛ وتلعب الأحزاب السياسية دورًا هامًا في تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف القوى السياسية والمجتمع المدني، مما يسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

واكدت الدراسة ان غياب معززات التنمية السياسية التي تتمثل بالمشاركة السياسية ووجود احزاب فعالة وتداول حقيقي للسلطة قد يعيق حالة الامن والاستقرار للدولة وتظهر ازمتات التنمية السياسية التي تتمثل في أزمة الهوية التي تتمثل في غياب فكرة المواطنة، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة التوزيع، وأزمة التغلغل، وأزمة التنظيم السياسي للسلطة، حيث ان هذه الازمات تعيق تقدم الدولة وتنميتها.

ثانيًا - نتائج الدراسة:

١. بينت الدراسة أن الأحزاب السياسية تعتمد إلى وضع سياسات وبرامج تنمية واقتصادية واجتماعية تعكس احتياجات المجتمع وتساهم في تحقيق التنمية السياسية؛

٢. اكدت الدراسة أن الأحزاب السياسية تشجع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخابات أو من خلال الأنشطة السياسية المختلفة. حيث تعتبر المشاركة السياسية عنصرًا أساسيًا في عملية التنمية السياسية لأنها تساهم في تحفيز المجتمع المحلي.

٣. اكدت الدراسة ان الأحزاب السياسية هي الاداة التنفيذية لتعزيز مفاهيم وأبعاد التنمية السياسية التي تتمثل في وجود احزاب سياسية، وتداول للسلطة، والمشاركة السياسية من خلال الانتخابات الحرة والنزيهة.

٤. بينت الدراسة على ضرورة ممارسة الحياة السياسية في الأردن، حيث تشكل الأحزاب نافذة لترجمة مطالب المواطنين السياسية والاقتصادية الى حقوق يمكن تحقيقها في إطار المشاركة الحقيقية في صنع القرار من خلال مجالس برلمانية منتخبة وحكومة برامجية تجسد طموحات الشعب الأردني في السعي نحو دولة أردنية أفضل مما يعزز عناصر ومقومات التنمية السياسية .

٥. بينت الدراسة أهمية الأحزاب في التوعية السياسية باعتبار ان الانخراط في الأحزاب السياسية يسهم في تعزيز قيم التنمية السياسية وخاصة في الجوانب المعرفية لدى الأفراد، فمن خلال العمل الحزبي يمكن إدراك مفهوم المشاركة السياسية والتمكين السياسي وممارسة السلوكيات.

٦. أكدت الدراسة ان غياب معززات التنمية السياسية قد يعيق حالة الامن والاستقرار للدولة وتظهر ازمات التنمية السياسية التي تتمثل في أزمة الهوية، وأزمة الشرعية، وأزمة المشاركة السياسية، وأزمة التوزيع، وأزمة التغلغل، وأزمة التنظيم السياسي للسلطة.
٧. أكدت الدراسة ان الأحزاب السياسية لعبت دوراً مهماً في التوعية والتنمية في المجتمعات، حيث تعمل على توجيه الرأي العام وتشجيع المواطنين على المشاركة في الحياة السياسية والمدنية مما يحفز واقع التنمية السياسية .
٨. أكدت الدراسة ان الأحزاب تسهم في تثقيف الناخبين حول القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وتعزز الأحزاب السياسية المشاركة السياسية من خلال تنظيم الانتخابات والحملات الانتخابية وتوجيه الناخبين للمشاركة في العملية الديمقراطية، وهذا يبرز أهمية التنمية السياسية.
٩. أكدت الدراسة ان الأحزاب السياسية تلعب دوراً حيوياً في التنمية السياسية لأي دولة، حيث تعتبر إحدى الركائز الأساسية في بناء الديمقراطيات وتعزيز المشاركة السياسية؛ وتعمل الأحزاب السياسية على تحفيز المواطنين على الانخراط في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات.

ثالثاً - التوصيات:

١. لابد من تفعيل دور الأحزاب السياسية، من حيث الدور التوعوي،، والمشاركة السياسية، والتجنيد السياسي، وتأهيل الكوادر القيادية، وتعزيز التنشئة السياسية
٢. من الضروري وضع صيغة وطنية تتيح للأحزاب السياسية فرصة التمويل، كتخصيص جزء من موازنة الدولة لدعم الأحزاب السياسية.
٣. على الدولة تعزيز الثقة بالأحزاب السياسية لتمكينها من الوصول إلى مراكز صنع القرار، وتعزيز مسيرة التحول الديمقراطي المنشود.
٤. لابد من تعديل النظام الانتخابي لزيادة تمثيل الأحزاب الصغيرة والجديدة، مما يساهم في تعزيز التعددية السياسية وتوفير خيارات أوسع للمواطنين.
٥. من الضروري تطوير برامج توعية وتعليم سياسي لزيادة الوعي والمشاركة بين المواطنين، خاصة الشباب والنساء.
٦. تقديم دعم للأحزاب الناشئة لتشجيع التعددية السياسية وزيادة التنوع في المشهد السياسي.
٧. لابد من توفير برامج تدريبية للأعضاء والقادة في الأحزاب السياسية لتطوير مهارات القيادة والتواصل وصياغة السياسات.

المراجع

- أبو حمود، موفق (٢٠١٦). دراسة للاتجاهات نحو معوقات التنمية السياسية في الأردن: دراسة ميدانية. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد ٤٤، عدد ٢، جامعة الكويت. الكويت.
- ابو زيد، حنتن توفيق (٢٠٢٤). دور الأحزاب السياسية في العملية السياسية (دراسة مقارنة) رسالة ماجستير وجامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- باية، السعيد بن جدي ملاح (٢٠١٧). المشاركة السياسية كآلية تحقيق التنمية السياسية والممارسة الديمقراطية في الوطن العربي: المعوقات والحلول. مجلة الحوار الفكري، العدد ١٤، المجلد ١١، الجزائر، ص 633-658
- براشد، بخدة (٢٠٢٤). أزمة الهوية في الوطن العربي، مجلة ابعاد، العدد ١، المجلد ١١، ٤، اب، الجزائر، ص ٩٣-١٠٤
- برقوق عبدالرحمن ، والعايدي صونيا (٢٠١٣). التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (٥)، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، الجزائر، ص ٨٥ - ١٠٦.
- بكر، مروة محمد عبد المنعم (٢٠٢١). الثقافة السياسية والاستقرار السياسي: دراسة حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، جامعة أسيوط، مصر.
- التعمري، سلامه (٢٠١٨) دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن (٢٠١٧-١٩٨٩) مجلس النواب- دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- جهيدة، ركاش (٢٠١٨). محاضرات في: التنمية السياسية في البالد العربية، رسالة ماستر، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر.
- حسن، بن كادى (٢٠١٧). التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة في المفهوم والممارسة بين الفكر الغربي والتصور الإسلامي، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر.
- حمودى، جمال الدين (٢٠١٩). التنمية السياسية ركن أساسي من أركان بناء الديمقراطية الحديثة، الحوار المتمدن، ١، اذار، مصر.
- الخطيب، حسني (٢٠١٩). الأحزاب السياسية بين النشأة ونظم التصنيف، صحيفة الميادين ١١، كانون الثاني، لبنان،

- الخليلية، عبد الغني (٢٠٢٠) دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية: الأردن دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- الحوالدة، صالح عبدالرزاق (٢٠١٨). مشاركة الأحزاب السياسية الإسلامية في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦ حزب جبهة العمل الإسلامي نموذجاً، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد الرابع، الأردن.
- الحوالدة، صالح عبدالرزاق (٢٠١٨). مشاركة الأحزاب السياسية الإسلامية في الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦ حزب جبهة العمل الإسلامي نموذجاً، مجلة العلوم السياسية والقانون العدد الرابع، الأردن.
- دحام، مها (٢٠٢٣). تاريخ الأحزاب السياسية الأردنية، موقع موضوع، ١٠، اب، الأردن.
- الدعجة، هائل (٢٠٠٤). دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية في الأردن، عمان: منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، الأردن.
- دعسة، حسين (٢٠٢٢). قانون الأحزاب .. رؤية ملكية تحسم حرية الانتماء الوطني دستورياً، موقع عمون الاخباري، ١٠، آذار،
- الطراونة، باسم (٢٠١٩). قوانين الانتخابات البرلمانية الأردنية، وأثرها في مستوى الانتخابات السياسية: دراسة في النظام الاختياري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، السعودية .
- الطراونة، سحر محمد، ربما أبو حميدان (٢٠٢٥). المشاركة السياسية في الأردن في ضوء الأوراق النقاشية الملكية، مجلة جامعة الشرق الأوسط لعلوم الاتصال، المجلد ٥، العدد رقم ١، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- عاصي، ساره (٢٠٢٢). مفهوم المواطنة الصالحة، موقع موضوع، ٢٥، نيسان، الأردن.
- العبادي، أحمد علي عويدي (٢٠٢٢). الرؤية الملكية في الأحزاب السياسية، موقع عمون الاخباري، ١٨، تشرين اول، الأردن.
- العبادي، أحمد علي عويدي (٢٠٢٢). الأحزاب أمر حيوي وضروري للدولة العصرية، الرؤية الملكية في الأحزاب السياسية، صحيفة الدستور، ٢٧، تشرين ثاني، الأردن.
- عبد الرحمن برقوق، وصونيا العايد (٢٠١٣). التنمية السياسية: النشأة والمفهوم، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد (٥)، ١، آذار، جامعة بسكرة، الجزائر.

- العُرد، راکز، البطوش ایمن، الجبور رامي (٢٠٢٥). الأحزاب السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية الواقع والطموح، البديل للنشر والتوزيع، ط١. الأردن.
- العمرأوي، فريدة (٢٠١٤). زمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية دراسة حالة "مصر، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، الجزائر.
- العموش، محمد ندا، الزبون، فالح سليم (٢٠٢١) واقع دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي بالمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الأردنية استناد إلى النظريات السياسية المعاصرة من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر
- العوادة، أمل سالم، عفانة، ميس بلال (٢٠١٩) واقع المشاركة السياسية للشابات في الأحزاب الأردنية. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، فلسطين.
- العياصره، زياد (٢٠٢٢). قراءة في قانون الأحزاب السياسية، وتأثيراته على الحياة السياسية في الأردن، مركز ستراتتكجز، ٢٣، اذار، الأردن .
- القرعان، دانيلا عدنان (٢٠٢١). الإصلاح السياسي بوابةً ومدخلاً مهماً للإصلاح الاقتصادي، صحيفة الدستور، ٢٥، كانون ثاني، الأردن.
- قزادري ، حياة (٢٠١٥). التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٤، المجلد ٢، ١٨، حزيران، الجزائر. ص ٢٣١-٢٦٠
- قزادري، حياة (٢٠١٥). التنمية السياسية: المفهوم.. المشكلات والمقومات والآليات، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد ٤، والمجلد ٢، ١٨، حزيران، الجزائر ص: 231-260
- ماهر، أبو طير (٢٠٢٤). صنيع الأزمات وكلفتها في الأردن، موقع هلا اخبار، ١، نيسان، الأردن.
- مبروك، كاهي (٢٠١٩). التنمية السياسية ومفهوم الأزمة داخل النظام السياسي، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحيى فارس بالمدينة، ١٢، حزيران، الجزائر،
- المجالي، هزاع عبدالعزيز (٢٠١٨). وزارة التنمية السياسية والإصلاح السياسي، صحيفة الراي، ٢٩، تشرين اول، الأردن،

المشاقبة، عهد (٢٠١٠). أثر الأحزاب السياسية في تكوين الرأي العام، صحيفة الراي، ٢٢، نيسان، الأردن.

نصراوين، لبث كمال (٢٠٢٣). التحديث السياسي في مرحلة التطبيق الفعلي، صحيفة الراي، ١٤، ايلول، الأردن.

النعيمات، طارق (٢٠٢٢). التعديلات الدستورية في الأردن، مركز كارنيجي للشرق الاوسط، ١، اذار، واشنطن

يماني، أسامة (٢٠٢٣). التنمية السياسية، معهد العربية للدراسات، ١، كانون اول، الإمارات العربية.

المواد القانونية:

المادة (٣) من قانون الأحزاب الأردني رقم (٣٢) لعام ١٩٩٢.

المادة (٨). من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٤) لسنة ٢٠٢٢.